

ظاهرة العنف السياسي في الفكر العربي المعاصر

الأب روبير بندكتي اليسوعي °

إشكالية العنف السياسي

منذ منتصف الستينات، شمر المفكرون العرب بأن ظاهرة العنف السياسي، التي تُرهق المجتمعات العربية، هي مشكلة اجتماعية وثقافية في آن واحد، تعني مصائر الأمة. ففي إطار الأبحاث التي تمت حول ثورة ١٩٥٢ المصرية، أخذ المؤرخون وعلماء السياسة يتطرقون إلى مشكلة العنف الثوري كأحد وسائل التغيير السياسي. لكن الأحداث المأسوية التي كانت تزعزع بعض البلدان العربية (الجزائر ومصر والسودان ولبنان) والانتقالات التي كانت تؤثر في بلدان المنطقة (إيران)، إلى جانب النشاط المتزايد الذي كانت تمارسه مجموعات الإسلام السياسي، بعثت أهل الاختصاص في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة والقانون وبعض علماء النفس، فضلاً عن بعض علماء اللاهوت الواعين، على إدراك ظاهرة العنف السياسي بصفتها مشكلة من مشاكل الحياة الاجتماعية والثقافية العربية لا بدّ من حملها على محمل الجدّ ومن معالجتها. وبناءً على ذلك، فقد انكبوا على البحث في مختلف وجوهها، وتضمّنت مجموعة الأعمال العلمية التي أُنتجت في هذا الموضوع باللغة العربية،

(٥) أستاذ في جامعة القديس يوسف وباحث في مركز الدراسات للعالم العربي المعاصر بالجامعة نفسها، بيروت.

وفي المدة التي تفصل بين ١٩٦٥ و ١٩٩٦، ما لا يقل عن ١٤٧ بحثًا من جميع الأنواع، بين كتب ومقالات اختصاصية وأعمال ندوات علمية وأطاريح أكاديمية ودروس جامعية (راجع: الجدول ١)

الجدول ١: الأبحاث موزعة بحسب الأنواع والأعوام

السنة النوع	كتب	مقالات	مؤلفات جامعية	محاضرات جامعية	ندوات	أطاريح	عدد مجلة خاص	إجماليات فرجة
١٩٧٩-١٩٦٥	١٠			١		٦		١٧
١٩٨١-١٩٨٥				١		١		٢
١٩٨٣-١٩٨٢	٨	٤	١			٢	١	١٦
١٩٨٤		١			١	٢	١	٥
١٩٨٥	٣					٤		٧
١٩٨٦	٢	٧	١					١٠
١٩٨٧	٦	٦	١					١٣
١٩٨٨	٥	٤			٢		١	١٢
١٩٨٩	١	١٠	٥			١	١	١٨
١٩٩٠		٣						٤
١٩٩١	١	٩					٢	١٢
١٩٩٢	٤	٤			١			٩
١٩٩٣		٩						٩
١٩٩٤		١						١
١٩٩٥	٢							٢
١٩٩٧-١٩٩٦	١	٩			١			١١
	٤٣	٦٧	٨	٢	٤	١٦	٧	١٤٨

الجدول ٢: الأبحاث موزّعة بحسب المواد المدروسة

١١	العنف، ظاهرة سياسية
٣	العنف، ظاهرة ثقافية
٨	الإرهاب السياسي
١١	التراعات العربية وأزمة الخليج ١٩٩١
١٨	تحليل حالات ووضعات في الدول العربية
٢	حالة لبنان
٢٥	الإسلام السياسي
٦	الإسلام السياسي في مصر
٥	قضية الأقليات
١١	العنف الثقافي
٤٨	العنف، آليات من آليات عمل الأنظمة العربية (حقوق الإنسان، الديمقراطية، الشرعية، الاستقرار)
١٤٨	الإجمالي

ويمكن تصنيف الدراسات، التي أجريت حول ظاهرة العنف السياسي، من وجهتي نظر موضوعائيتين شاملتين، وهما العنف كظاهرة بارزة من ظواهر الحياة الاجتماعية والسياسية العربية المعاصرة، والعنف السياسي، الذي تمارسه مجموعات الإسلام السياسي، مع أنّ هذين المنظورين الموضوعائيتين لا ينفصلان دائماً في إطار معالجهما. فالعرض التالي يسير بحسب هاتين التقطعتين الرئيسيتين. (راجع: الجدول ٢).

١ - العنف السياسي في المجتمعات العربية (١٠٠ نص)

تمّ التطرق إلى العنف كظاهرة بارزة من ظواهر الحياة السياسية العربية المعاصرة في إطارات مختلفة ومن وجهات نظر موضوعائية متباينة:

- فإنّ «التقارير الاستراتيجية» التي يُصدرها معهد الأهرام (القاهرة) و«التقارير عن حالة الأمة العربية» التي ينشرها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ترسم صورة شبه تامة لمختلف حقول الحياة القومية العربية، فتعرض في هذا الإطار بعض مشاهد أحداث العنف التي تزعزع حياة الدول العربية السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤثر في العلاقات بين هذه الدول العربية. ومن خلال عرض الوقائع من الناحية الزمنية والوضعية المحض، تساعد هذه التقارير على تقييم أهمية العنف وسعته في مجمل الحياة السياسية العربية المعاصرة.

- وتمت معالجة العنف، في الدراسات الاجمالية حول الأنظمة السياسية العربية، كأحدى آليات العمل السياسي في إدارة المجتمع وفي العلاقات بين الدول العربية (حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتغيير السياسي، ودور العسكريين السياسي، والتزاعات بين الدول العربية، إلخ).

- وعولج العنف في الدراسات النظرية والمطبّعة على بعض وجوه العنف السياسي (تحديد مفهوم المصطلح، والثورة كأسلوب في التغيير، والإرهاب السياسي، وأسباب العنف السياسي، إلخ).

- كُرس عدد كبير من الدراسات لتحليل بعض وجوه العنف السياسي المحددة في الدول العربية (الشرعية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والتغيير السياسي، وتداول السلطة، ودور العسكريين السياسي، وأمن الدولة، والاستقرار السياسي ومشكلة الأقليات، إلخ).

- أفرد بعض الدراسات لتحليل حالات (الانتخابات النيابية في مصر ١٩٩٦، والوضع في الجزائر والعراق وسورية والسودان وتونس ولبنان إلخ).

- كانت المشاكل المتعلقة بظاهرة العنف موضوع عدّة مؤتمرات تُظمت على مستوى العالم العربي (١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٨٨ و ١٩٩١ و ١٩٩٢) وكُرس لهذه المشاكل عدّة أعداد خاصة من بعض المجلّات.

- وأخيرًا تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات العلمية الرفيعة المستوى التقني التي حلّت ظاهرة العنف السياسي في العالم العربيّ متتهجة الأساليب المنهجية الخاصة بعلم الاجتماع السياسي، وبالأخص منهج «تحليل الأحداث الكمي» (EVENTS/DATA INDEX ANALYSIS)؛ راجع أبحاث ح. ت. إبراهيم وح. بكر، وكذلك بأدوات علم النفس (م. حجازي).

يتضح من هذا العرض السريع للموضوعات، التي تمت معالجته في سياق العنف السياسي العام، أنّ هذه المشكلة تولّد خطابًا مؤرّعًا من شأنه أن يعالج مجموعة مسائل تتعلق بعدة حقول من حياة المجتمعات العربية. وهذه المسائل ترتبط بثلاثة محاور موضوعاتية رئيسية، وهي أزمة الأنظمة الحاكمة، التي تظهر في دائرة العنف الظالم والمقاومة العنيفة، ومحاولات تفسير تلك الظاهرة، وتأصل العنف في الثقافة.

١/١ العنف كدليل على أزمة الأنظمة السياسية

إنّ عيّنة النصوص التي تُستخدم كقاعدة لهذا العرض السريع يمكن الباحث من وضع الخطوط الأولى لحدود خطاب يعود، في آن واحد، إلى الفلسفة السياسية والعلوم السياسية. ويتّسم هذا الخطاب بالميزات التالية:

١/١/١ إنّ خطاب في الديمقراطية. وهذا الأسلوب الخطابي يساق بوجه خاص في المؤتمرات المنعقدة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالأزمة التي تعانيها الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية تُعدّ تمييزًا عن أزمة الديمقراطية. وهذه الأنظمة تمتاز، بدرجات متفاوتة، بالحكم السلطوي، لا بل التوتاليتاري، الذي تمارسه نخبة من المدنيين أو العسكريين. وبعد أن تستولي هذه النخبة على الحكم السياسي، تميل إلى إخضاع المجتمع المدني وإلى احتوائه، لتجعل منه أداة طيعة في خدمة أهدافها. ولذلك يتم تعطيل مؤسسات المجتمع المدني أو يسمي وجردها شكليًا محض: هذا هو غياب المشاركة السياسية الذي يؤدي، بحكم منطقته الخاص، إلى إضفاء الطابع العسكري على المجتمع. والقضاء على

المشاركة السياسية ترافقه إزالة المشاركة الاقتصادية، ولا سيما بعد إخفاق الاختبارات التنموية. وهذا السير في القضاء على المجتمع المدني لا يمكن أن يتم بدون اللجوء إلى العنف. ذلك بأن الأنظمة السلطوية تصل إلى الحكم عن طريق الانقلابات وتستمر فيه بالعنف، لا بل بالإرهاب البوليسي. وفي أجواء الظلم هذه تتمرد أقيان مناضلة (كثيراً ما تكون خاضعة لنظام ديني) على النظام التوتاليتاري، بإقامة عنف سياسي معاكس. وهذه الجدلية القائمة على العنف، التي تجري رحاها بين الممثلين الفاعلين على الساحة الاجتماعية، ينتهي بها الأمر إلى تدمير ما بقي من المجتمع المدني. إنه الوضع الذي تدل عليه عبارة أزمة الديمقراطية.

هذا ويعترف بعض الكُتّاب بأن الأكرية الساحقة من مواطني البلدان العربية، الذين يتحتم عليهم أن يؤلفوا المجتمع المدني، لا يجدون في أنفسهم الدوافع الكافية للمشاركة الفاعلة في العمل السياسي في مجتمع ديمقراطي. ويذهب غيرهم إلى الاعتقاد بأن النظام الديمقراطي الغربي الطراز لا يناسب حاجات المجتمعات العربية.

٢/١/١ إنّه خطاب في حقوق الإنسان. فإنّ أزمة الديمقراطية لها بُعد آخر، وهو بُعد حقوق الإنسان. وإلى جانب الحق السياسي في المشاركة في إدارة شؤون المجتمع، فإن أكثر الحقوق تأصلاً في الشخص نراها تمتينها أجهزة أمن الدولة وتبينها مختلف المجموعات التي تقاوم النظام الحاكم. ففي المؤتمرات التي تنطرق إلى مشاكل العنف، توصف حالة حقوق الإنسان في الدول العربية بالتفصيل ولكن بكثير من الحياء، بدون أي تلميح صريح إلى الأنظمة والنخب الحاكمة.

٣/١/١ كانت أزمة الخليج في السنة ١٩٩١ فرصة لطرح مشكلة الديمقراطية مرة أخرى، بكل ما تتضمنه من مشاكل: فالمؤتمرات الثلاثة التي كُرسَت لذلك «الزوال الأرضي» الذي زعزع العالم العربي، أظهرت ميلاً إلى شرح تصرف النظام العراقي بغياب البنى الديمقراطية في ذلك البلد.

٤/١/١ إنّه خطاب كثيرًا ما يبقى على مستوى العموميّات. فبالرغم من البيانات المفضّلة عن سوء أوضاع الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في البلدان العربيّة، قلّمًا يتطرّق الكتاب أو المشاركون في المؤتمرات صراحةً إلى تصرّف هذا أو ذاك النظام، أو يتقدّون هذه أو تلك النخبة الحاكمة، بلومها على إنزال الأضرار في حقل حقوق الإنسان، أو على تصرّفها غير المطابق لمتطلّبات الديمقراطيّة. فلا شك أنّ خطاب العلوم السياسيّة والفلسفة السياسيّة هذا يبقى خجولًا.

بيد أنّ هناك بعض الحالات النادرة الجديرة بالذكر والشاذّة عن تلك القاعدة: بها تحاليل سوسيولوجيّة للأوضاع، تختلف كلّ الاختلاف عن خطابات الفلسفة السياسيّة وعلم السياسة، بفضل موضوعيّتها، والدقّة العلميّة التي تعالج بها المشاكل، وتعلّقها بأساس القضية. فهي قادرة على التصريح بالكثير من الحقائق في حقل العلم الاجتماعيّ. ستفضّل القول في هذه الأبحاث في سياق لاحق (را: § ٤٠١).

٢/١ محاولات شرح ظاهرة العنف السياسيّ

تطرّق العديد من الدراسات إلى البحث عن العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة التي كانت قد تُعبّر الأسباب المباشرة أو غير المباشرة لظاهرة «العنف المنهجيّ» الذي تمتاز به الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمعات العربيّة. يمكننا أن نُميّز أربعة نماذج من إقامة الدليل، لا ينفي بعضها بعضًا، بل هي متكاملة بالأحرى.

١/٢/١ النموذج الأوّل: فرضت الدولة البيزوتراطيّة الغريّة الطراز على البنى الاجتماعيّة السياسيّة التقليديّة (العشائريّة والعائليّة والطائفيّة)، فأحدثت اختلافات خطيرة في سير هذه المجتمعات العربيّة التقليديّة. وفضلاً عن ذلك، فإنّ التحديث المفرط أثار حساسيّات معيّنة في المجتمعات العربيّة من أوساط تقليديّة (دينيّة)، فأسهمت، بسبب تراكمها، في إثارة ردود فعل عنيفة. وأسهمت كلّ هذه العوامل مجتمعة في إحداث أزمات تؤدّي إلى العنف (راجع: ح. ت. إبراهيم: الانتخابات ١٩٩٥).

وقد انتهى الأمر ببعض الكتاب إلى الاعتقاد بأن النظام الديمقراطي الغربي الطراز لا يناسب البنى الاجتماعية السياسية العربية التقليدية (هـ).
يتكيس، الجزائر).

ومن جهة أخرى، يُستدل لصالح هذه النظرية بأن الحركة القومية العربية، التي كانت في انطلاقتها حركة علمانية تقدمية ديمقراطية، أظهرت عجزها عن التكيف مع المتطلبات الديمقراطية وعن الاستفادة من الخبرات الديمقراطية العربية الناجحة، كالخبرة اللبنانية (راجع م. الصلح).

تُجمع تلك الأبحاث المختلفة على الفكرة القائلة إن هناك تفاوتاً بين بنى المجتمعات العربية التقليدية والبنى الحديثة المقتبسة من المجتمعات الغربية، وهذا التفاوت هو الذي يُحدث العنف السياسي الذي يظهر في جدلية «النظام الثوراتي الظالم/ حركة التمرد». فيصبح العنف فلسفة الحكم السياسي، وهو عنف جسدي وفكري على السواء («غسل الأدمغة»). وهذا ما دفع بعض الكتاب إلى مقارنة بعض الأنظمة العربية بالاستبداد الإستانيني (راجع ر. سُكَّري). فيصبح العنف كذلك فلسفة حركات التمرد، وهي تفقد غاية عملها ومعناها، لأنها تصيب الجميع بلا تمييز.

٢/٢/١ النموذج الثاني: إن العنف هو التعبير عن تدهور العلاقات بين المجتمع المدني والحكم: فهو فقدان الشرعية في الأنظمة العربية في نظر الشعوب التي تدعي سياستها.

وهناك ثلاثة عوامل تفسر فقدان الشرعية هذا:

أ. إخفاق النخب الحاكمة في تصوّر وتطبيق مشاريع متماسكة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المتكاملة، ومن هنا تدهور أوضاع الناس الحياتية وارتباط العالم العربي بالبلدان الأجنبية وتبعيته لها.

ب. أثارت برامج التحديث المفرط حساسيات الأوساط التقليدية (الدينية) التي هي، في آن واحد، أوساط اجتماعية محرومة، وهذا ما كان

يُسهّم في خلق أجواء ملائمة للعنف السياسي.

ج. إخفاق الأنظمة في إقامة حوار بناء بين و/أو مع التيارات السياسية والثقافية/ الفكرية التي تنشط في المجتمع، علماً بأنّ وسيلتها الوحيدة في معالجة الفوارق هي الظلم العنيف. ولذلك، فبدل أن تكون الحكومات حَكَم النزاعات، تسمي طرفاً فيها.

نتج عن مجمل تلك العوامل أنّ شريحة واسعة من المجتمع العربي، ولا سيّما الشبيبة، فقدت ثقتها بالحكومات، بفقدانها، في الوقت نفسه، أمل القدرة على تغيير الأوضاع، عن طريق الاجراءات الديمقراطية السلمية، ولا يمكن تحطيم جدلية العنف السياسي إلاّ بتطبيق برامج إصلاح في العمق.

٢/٢/١ النموذج الثالث: عدم وجود طبقة مفكرين، في المجتمعات العربية، قادرة على معالجة المشاكل المختصة بالنزاعات العنيفة معالجة علمية.

مع أنّ هناك عدداً من النظريات المثبتة بالاختبار، بالنسبة إلى معالجة الأزمات العنيفة، فإنّها غير معروفة في أوساط طبقة المفكرين العرب، فهم أشدّ ارتياحاً إلى العقائدية منيهم إلى الفكر العلمي (راجع ش. الغبراء، أ. الهويدي). فإنّ تلك الطبقة العربية - التي تدعي إرشاد الأمة - تفتقر إلى الكفاءة في العلوم الاجتماعية وفي الفلسفة، فهي غير قادرة إذاً على معالجة مشاكل المجتمع بجدية. ومن جهة أخرى، فلأنّها متأثرة بانفعالية زائدة، يمتاز فكرها بالعنف، ومن هنا عجزها عن إقامة حوار موضوعي. هذا وإنّ تصرّف المفكرين العرب في أثناء أزمة الخليج ١٩٩١ ومراقبتهم من هذا الموضوع تُظهر بوضوح عدم معقوليتهم وعجزهم عن الإدلاء بأحكام موضوعية (راجع ك. عبد اللطيف).

إنّ نماذج إقامة الدليل الثلاثة، التي تقع في الإطار المرجعي الترامني، تستند إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية سياسية. ولكن هناك نموذجاً رابعاً لإقامة الدليل، يبدو أكثر جذرية بكثير، لأنّه يطرح على بساط

٣/١ التراث العربي الإسلامي على بساط البحث

يتخطى عدد من الدراسات، في تحليل ظاهرة العنف السياسي، إطار المرجعية الترامية ويبحث عن أسباب هذه الظاهرة في تاريخ الثقافة العربية. فإن عددًا من الباحثين أخذوا يتممّون في التراث العربي الإسلامي ليكتشفوا فيه العوامل التي تفسّر العنف السياسي الذي يتاب المجتمعات العربية في أيامنا.

١/٣/١ مقارنة تاريخ المؤسسات السياسية تنطلق من المقولة إن هناك انقطاعًا أساسيًا يفصل بين القرآن والممارسة السياسية العربية الإسلامية. فقد تبين أن هذه الممارسة السياسية غير قادرة على تطبيق المفاهيم الأساسية التي تحتويها الرسالة المتّزلة، كالعدل والمساواة والأخوة. ذلك بأنّ الخبرة السياسية العربية الإسلامية، من الخلافة الراشدة حتى خلافة العباسيين، مرورًا بخلافة الأمويين، أظهرت عجزها عن إنشاء مؤسسات سياسية أهل لأن تترجم تلك المفاهيم في الممارسة الاجتماعية السياسية (راجع: الدوري).

٢/٣/١ التراث العربي الإسلامي، مصدر «العنف المنهجي» الذي يمتاز به الإبداع الثقافي العربي. إن فكرة الحكم السياسي التسلّطيّة، لا بل التوتاليتارية، متأصلة في التراث الثقافي العربي منذ أكثر من ألف سنة (ح. نفي).

وفي هذا الإطار، يستند عدّة كتاب إلى التحليل الشهير الذي قام به ابن خلدون لمراحل نموّ الدولة العربية الإسلامية الثلاث، لإبراز الحقيقة القائلة إن تصوّر الدولة في الثقافة العربية الإسلامية مبني على مفاهيم تعبّر عن مختلف وجوه العنف، في حين أنّ الأفكار الخاصة بالمجتمع المدني غائبة عن الخطاب الخلدوني (الجابري)؛ كما أنّ الأدب السياسي في عصر انحطاط الخلافة، ولا سيّما «فنّ الترسّل»، يُظهر أنّ منطق العنف هو الذي وجّه فكر وعمل ممثلي ذلك العصر السياسيين في معالجة شؤون

المجتمع (راجع ق. الحُسين).

ولقد ذهب بعضهم إلى القول، استنادًا إلى الوثائق، بأنّ الحقل المعرفي الذي تعبّر عنه اللغة العربية لا يتضمّن مفاهيم الحياة السياسيّة المنظّمة تنظيمًا عقليًا، في حين أنّها تفيض بمفاهيم العنف والظلم (راجع الجابري).

لم تكن مشكلة العنف غربية عن فكر شخصيات النهضة العربية - فلقد اتقاد محمّد عبده للمبدأ «المكيافيلي» القائل بأنّ الغاية تبرّر الوسيلة. ولذلك تعاون مع «الحاكم المستبدّ» لتحقيق أهدافه، كما أنّه تبنّى المفهوم التقليدي لـ «المستبدّ العادل». وهذه المواقف الفقهيّة تفسّر تقلّب الإمام في التعامل مع الحكم الخديويّ والإدارة المستعماريّة. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنّ محمّد عبده كان تلميذ الأفغانيّ (راجع ح. الضّاوي). إنّ فكر النهضة السياسيّ أسهم إلى حدّ بعيد في صياغة الفكر السياسيّ العربيّ الحديث، ولا سيّما في ما يختصّ بالأفكار المتعلّقة بالعنف السياسيّ.

٤/١ ظاهرة العنف السياسيّ في مرآة العلوم الإنسانيّة

إذا كانت الأبحاث التي سبق أن رصدناها تتطّرق إلى ظاهرة العنف السياسيّ من منظور الفلسفة السياسيّة وعلوم التاريخ، فإنّ بعض الباحثين قد أقدم على معالجة هذه الظاهرة في ضوء مفاهيم العلوم الإنسانيّة وبمناهجها وأدواتها المعرفيّة.

١/٤/١ علم الاجتماع الكميّ ودراسة العنف السياسيّ. لقد أفرد الباحث المصريّ حسنين توفيق إبراهيم أطروحة أكاديميّة ضخمة للبحث في ظاهرة العنف السياسيّ في التظم العربيّة. والحقيقة أنّ نظرًا لانتشار ظاهرة العنف السياسيّ في العديد من الدول العربيّة، ونظرًا إلى الآثار السليّة التي تتركها في الاستقرار السياسيّ والتنمية، إنّما ترتدي دراستها أهميّة أكيدة.

وتبدو العلاقة متداخلة بين أزمات ومشكلات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية. وعلى رأسها أزمة التنمية الاقتصادية، ومشكلة العدالة الاجتماعية، وأزمة الديمقراطية، وحالة التبعية، وإشكالية الأصالة الحضارية من جانب، وبين ظاهرة العنف السياسي من جانب آخر. فإذا كانت الأزمات والإشكاليات السابقة تولد العنف السياسي وتخلق مناخًا ملائمًا لممارسته، فإن انتشار العنف السياسي وزيادة شدته يؤديان بدورهما إلى تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها. ففي ظلّ مناخ عدم الاستقرار السياسي، لا يمكن التعامل بفاعلية مع أي من المشكلات السابقة، بل غالبًا ما توجّل مواجهتها، أو يتم التعامل معها بصورة جزئية وشكلية، الأمر الذي يؤدي إلى تعقّد أبعادها وتجذرها، وزيادة مخاطرها ودرجة حدتها مع مرور الزمن.

وعلى ضوء ما سبق، تبدو أهمية رصد وتحليل ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بقصد الوقوف على حجم الظاهرة وأسبابها. ويعتبر هذا مقدّمة أساسية لاقتراح استراتيجيات وأاليب فعالة لاستيعابها وتقليصها. فالتحديد العلمي لظاهرة ما يعدّ ضروريًا لتطوير حلول فعالة لها.

أطروحة حسين توفيق إبراهيم تعالج موضوعًا حيويًا يمثل جزءًا من خصائص مرحلة الانتقال التي تمرّ بها النظم العربية. فهي نظّم لم تستقر بعد، إذ لا يوجد اتفاق عامّ داخلها حول شكل النظام السياسي والاقتصادي وطبيعة النظام الاجتماعي المشود. وعلى هذا الأساس، فهناك العديد من القضايا المحورية التي لم تحسم بعد. وهذه الأوضاع من شأنها فتح الباب أمام التوتر والعنف. كما أنّ درجة العنف السياسي وشدته تعتبران مؤشرًا لأداء النظم السياسية وفعاليتها، ومن ثمّ درجة شرعيّتها، فهو الوجه الآخر لتدهور شرعية النظم القائمة.

تبلور مشكلة هذه الدراسة في تحليل أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ورصده. سواء كان ذلك العنف الذي تمارسه النظم

الحاكمة ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يُعرف بالعرف الرسمي (الحكومي)، أو العنف الذي يمارسه المواطنون أو جماعات وعناصر منهم ضد رموز السلطة ومؤسساتها، وهو ما يُعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي (غير الحكومي)، وذلك خلال فترة كانون الثاني ١٩٧١ - كانون الأول ١٩٨٥.

وفي هذا الإطار تسمى الدراسة إلى:

- ١- رصد وتحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً في النظم العربية، وتفسير ذلك.
- ٢- تحديد معدلات تكرار أحداث العنف السياسي ودرجات شدتها في النظم العربية؛ مع المقارنة بين تلك النظم من زاوية تزايد أو تناقص العنف السياسي من حيث الكم والكيف.
- ٣- رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية خلال فترة الدراسة.
- ٤- رصد وتبُّع اتجاهات حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية. ومن هذا المنطلق يمكن رسم خريطة للعلاقات العربية - العربية، وتحديد بؤر ومصادر واتجاهات التوتر والصراع في المنطقة العربية. ويشير هذا قضية العلاقة بين المتغيرات الخارجية والعنف السياسي الداخلي. فما هو مدى تأثير البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) في أحداث العنف السياسي داخل النظم العربية؟ وما هي محدّدات هذه العلاقة؟ وهل يؤثّر العنف السياسي الداخلي في النظم العربية في سياساتها الخارجية والصراعات التي تخوضها؟
- ٥- تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية.

٦- وأخيراً، تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمّن علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى المفترسة له. وهي: التمية الاقتصادية، والتعبئة الاجتماعية، وعدم

العدالة التوزيعية، وعدم التكامل الوطني، والتبعية الاقتصادية.

تتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، نبرز منها التالية:

من جهة، ليست ثمة دراسات سابقة باللغة العربية تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، وبذلك المنهجية، وذلك الشمول. وخصوصاً ما يتعلق بتحليل الظاهرة في النظم العربية أميريقياً، وذلك باستخدام مؤشرات وأساليب كمية لرصد أحداث العنف وتحليلها فضلاً عن قياس درجة شدتها.

من جهة أخرى، إن هذه الدراسة تعتمد على منهجية تقوم على أساس الجمع والمزاوجة بين التحليل الكمي والرؤية الكيفية لظاهرة العنف السياسي. وذلك اقتناعاً بأن التحليل الكمي الذي لا يركز على أسس نظرية واضحة لتحديد المفاهيم المستخدمة، وصياغة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، واختيار المؤشرات، يعدّ محدود الأهمية، وغالباً ما تكون نتائجه مضللة. فإذا كان التحليل الكمي يمكن أن يقدم تفسيرات جزئية لبعض جوانب أو متغيرات الظاهرة موضع الدراسة، إلا أن البحث عن تفسير كلي لها يعتبر مسألة وثيقة الارتباط بتطوير تفسيرات كيفية للظاهرة، انطلاقاً من النظريات والمقولات العامة حولها، واستناداً إلى تتبع حركتها ودينامياتها في الواقع العملي. وعلى الجانب الآخر يساهم التحليل الكمي بدوره في تطوير الأطر النظرية وبلورتها من خلال إثبات أو نفي الفرضيات الخاصة بالعلاقات الارتباطية بين متغيرات ظاهرة ما، أو بين متغيرات ظاهرتين مختلفتين.

لقد انتهج الباحث في دراسة الظاهرة أسلوب تحليل الأحداث الكمي (EVENTS/DATA INDEX ANALYSIS) ورجع إلى أكثر المصادر مصداقية وثقة في جمع المعلومات عن حوادث العنف السياسي. أما في مرحلة معالجة المعطيات فقد استعان بالأساليب الإحصائية بغية اكتشاف الارتباطات القائمة بين حوادث العنف وعدد من المتغيرات التفسيرية.

وأخيراً، إن هذه الدراسة تقوم على أساس الانفتاح على الاتجاهات النظرية والفكرية، وكذلك الدراسات الإمبيريقية الغربية حول ظاهرة العنف السياسي، وذلك من منظور نقدي، سواء في ما يتعلّق بنقد بعض المسلّمات والمنطلقات الفكرية - المعلنة والضمنية - التي تنطلق منها هذه الدراسات، أو نقد المؤشرات والتفسيرات التي تطرحها للظاهرة، والوقوف على حدود صلاحيتها وإمكانات الاستفادة منها لتحليل الظاهرة في الواقع العربي، باعتبار أنّ لهذا الواقع خصوصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢/٤/١ ظاهرة العنف السياسي في ضوء علم النفس التحليلي. لقد حذف ح.ت. إبراهيم من مضمار أبحاثه أحداث الحرب الأهلية اللبنانية لاعتبارات تتعلّق بصعوبة الحصول على معلومات صادقة عمّا يجري من أعمال عنف. يردم هذه الثغرة كتاب مصطفى حجازي عن التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. إلا أنّ الطيب المحلّل النفسي يضيف إلى دراسة ظاهرة العنف السياسي بعداً ينقص علم الاجتماع السياسي، هو معاناة الإنسان المتخلف.

منذ أوائل الخمسينات، كثرت الأبحاث التي تتناول مشاكل التخلف من وجهات نظر متعدّدة ومتباينة، إلا أنّها ركّزت اهتمامها العلمي حول قضايا الإنماء الاقتصادي والغاية الاجتماعية، في حين أنّ الإنسان المتخلف نفسه لم يحظّ بالاهتمام نفسه.

يعاش التخلف على المستوى الإنساني، كنمط وجود مميز له دينامياته النفسية والعقلية والملائقية النوعية. والإنسان المتخلف، منذ أن ينشأ تبعاً لبنية اجتماعية معيّنة، يصبح قوّة فاعلة ومؤثّرة فيها. فهو من ناحية يعرّز هذه البنية ويدعم استقرارها، وهو من ناحية ثانية، يقاوم تغييرها نظراً لارتباطها بينه النفسية. العلاقة إذاً جدلية بين السبب والمسيّب (البنية والنمط الإنساني الذي يتج عنها) ممّا يحتم علينا الاهتمام بهما كليهما عند بحث حالة أحد المجتمعات المتخلفة، بقية وضع الخطط التنموية.

يتلخّص وجود الإنسان المتخلف، في نظر الباحث، في وضعية مأزقيّة، يحاول في سلوكه وتوجّهاته وقيمه ومواقفه مجابتهها، ومحاولة السيطرة عليها بشكل يحفظ له بعض التوازن النفسي، الذي لا يمكن الاستمرار في العيش دونه. هذه الوضعية المأزقيّة هي أساساً وضعية القهر الذي تفرضه عليه الطبيعة التي تفلت من سيطرته وتمارس عليه اعتبارها، والممسكون بزمام السلطة في مجتمعه الذين يفرضون عليه الرضوخ. ولذلك فإنّ سيكولوجيّة التخلف من الناحية الإنسانية تبدو لنا على أنّها، أساساً، سيكولوجيّة الإنسان المقهور. تبيت علاقات القهر والتسلّط من ناحية، وردّ الفعل عليها من رضوخ أو تمرد من ناحية ثانية في كلّ ثنايا وجود الإنسان المتخلف، لأنّها تكاد تكون من الناحية البنيويّة، الخاصيّة الأساسيّة للمجتمع المتخلف. تكوين الإنسان المتخلف النفسي، وتركيبه الذهنيّ، وحياته اللاواعية محومة كلّها بالاعتباط والقهر وما يولّدانه من قلق جنريّ، وانعدام الشعور بالأمن والإحساس بالمعجز أمام المصير.

التكوين النفسيّ والتكوين الذهنيّ للإنسان المتخلف، بدنياً، الخاصّة، وحركته التاريخيّة، والأساليب المتنوّعة التي يجابه بها مأزقه الوجوديّ، يشكّلان قسمي هذا البحث. ففي القسم الأوّل يرسم الباحث الملامح النفسيّة الأساسيّة للإنسان المقهور. أمّا في القسم الثاني فيستعرض أهمّ الأساليب الدفاعيّة التي يجابه بها وضعيّةه في تفاعلها وتناقضها وتغيّرها. ويتضح من هذين القسمين أنّ حياة الإنسان المتخلف وممارساته وتطلّعاته، هي أبعد ما تكون عن العشوائيّة والنشئت اللذين يدر أنّهما يميّزانهما ظاهريّاً.

إنّ انفجار أحداث العنف في لبنان إبّان مرحلة القيام بالاستقصاءات المبدائيّة وتفرّغ المعلومات وتحليلها وكتابة هذه السطور، والأشكال التي اتخذها وتخذها، وما يحيط به من ظروف، وما تحركه من قوى وعوامل، تعتبر في نظر الباحث فرصة كاشفة لما يعتمل في بنية المجتمع المتخلف من عنف، وما يطرّح فيها من مأزق وتناقضات. وهي بالتالي تبيّن لنا ما يتعرّض له الإنسان في ذلك العالم من قهر واعتباط، وما يحلّ بقيمته

الإنسانية من هدر. وإذا اتخذ العنف وما يدفعه من قهر وهدر لكيان الإنسان في الحالة الراهنة، طابعًا صريحًا صارخًا ومأساويًا، فإنه هو نفسه، في رأينا، فاعل في بنى المجتمعات المتخلفة على تمددها، ومحرك لها، ومحدد لأنماط العلاقات والاستجابات فيها، إنما بأشكال مقنعة وغير مباشرة، وراء حالة من السكون الظاهري. ذلك هو على الأقل، الافتراض الأساسي الذي دفع الباحث إلى الحديث عن سيكولوجية الإنسان المقهور باعتباره التاج الرئيسي للتخلف الاجتماعي.

يتجه هذا البحث الملاحظة الميدانية وأسلوب التحليل النفسي للظواهر المعاشة. ويقدر ما يدرس ظواهر اجتماعية في منظور علم النفس، يندرج في إطار علم النفس الاجتماعي الميداني.

هذه المحاولة بما يتورها من ثغرات، تطمح إلى فتح الطريق أمام أبحاث نفسية ميدانية، تحاول فهم الإنسان المتخلف بنوعيته وخصوصية وضعه، وبشكل حي وواقعي، لتكون مرتكزات علم نفس التخلف. بذلك وحده يمكننا أن نضع أخيرًا حدًا لإلباس هذا الإنسان القوالب النظرية، والتفسيرات الموضوعية لإنسان العالم الصناعي، التي أدت إلى تعميمات متسرعة كان من نتيجتها أنها حادت عن غرضها المعرفي، نظرًا لما تحمله من خطر إخفاء وطمس الواقع الحقيقي.

٥ / ١ نظرة إجمالية

بعد هذا الاستعراض السريع لما أنتجه البحث العلمي في فروع المختلفة حول ظاهرة العنف السياسي الذي ينخر في كيان المجتمعات العربية، يمكننا القول إن تلك الأبحاث تُصنف بقدر لا يستهان به من الصراحة والصدق الفكري والصفاء العقلي والجديّة النظرية والصرامة المنهجية. إذ لم يدخر الباحثون الجهد بقية التوصل إلى معرفة الواقع الاجتماعي - السياسي على حقيقته بمنأى عن التحيزات الأيديولوجية المبتئلة، مما ساعدتهم على إنتاج مدونة من المعرفة العلمية يكون يومسحها أن ترشد العمل السياسي.

٢ - الإسلام السياسي من عوامل العنف السياسي في المجتمعات العربية (٤٧ نصًا)

بالرغم من أهمية حركات الإسلام السياسي على الساحة العربية، فإن عدد الإسهامات التي كُتبت لتحليل هذه الظاهرة يبدو محدودًا نسبيًا بالمقارنة بالدراسات التي كُتبت لظاهرة العنف السياسي. لكن هذا الرقم لا يشمل إلا الإسهامات التي تناول العنف الذي تمارسه مجموعات الإسلام السياسي كموضوع رئيسي، في حين تعالجه إسهامات أخرى في الإطار العام الخاص بالعنف السياسي.

- إن مشكلة العنف السياسي الذي تمارسه مجموعات الإسلام السياسي عولج في سياقات مختلفة ومن وجهات نظر مختلفة:
- كُرم مؤتمر لتحليل مجموعات الإسلام السياسي ومصادرها ومنظّماتها الإقليمية والقومية وعملها السياسي (راجع: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي)؛
 - دراسات تحليلية مستفيضة حول أهم توجهات مذهبها السياسي الديني ودور العنف في إيديولوجيتها؛
 - تحليل الأصول الاجتماعية التي يسمي إليها مناضلو تلك المجموعات، وأسباب التزامهم في العمل السياسي الإسلامي؛
 - تحليل الأعمال العنيفة الكميّ الدقيق، التي تمارسها مجموعات الإسلام السياسي.

١/٢ زُمَر الإسلام السياسي في منظور التحليل السوسيولوجي

مع أن العديد من الفروع الإقليمية التي تنتمي إليها مجموعات الإسلام السياسي كان موضوع دراسات تحليلية ودراسات حالات فردية، فإن الحركة الإسلامية المصرية هي التي استرعت اهتمام الباحثين، نظرًا إلى أهميتها النموذجية لمجمل العالم العربي، كما أن الباحثين المصريين اهتموا بدراساتها، مستخدمين أساليب منهجية مفيدة - والدليل على ذلك المثالان التاليان:

حين نحلل محلّات التطرف الديني الاجتماعي الاقتصادية في مصر، نلاحظ أمرين: من جهة، تستميل مجموعات الإسلام السياسي، بوجه خاص، أولئك الشبان المتحلّين من الأوساط التقليدية التي هي، في الوقت نفسه، محرومة من الناحية الاقتصادية. وهذه الأوساط، التي عانت الكثير من سياسة الانفتاح التي دشنها الرئيس أنور السادات، أصبحت منبع المناضلين الشباب المؤيدين للشعار «الحلّ هو الإسلام». ومن جهة أخرى، فإنّ طريقة التفكير العقائدي الخاصة بالإسلام السياسي تنشأ في حضن الأسرة المسلمة التقليدية وتنتقل إلى التعليم الرسمي القائم على التلقين في الذهن. وهذان العاملان مجتمعين يولّدان أزمة اجتماعية ثقافية معمّمة تسهّل عمل مجموعات الإسلام السياسي. وفي هذه الأجواء، يكتسب المناضلون الشباب الإسلاميون ميلاً إلى «جنون العظمة»، وقد يصل إلى درجة مرضية، وهذا النموذج من الناس هو الذي يستخدم العنف السياسي (راجع س. ن. أحمد).

إنّ التحليل الإحصائي المُستخدم في أحداث العنف السياسي - بحسب أسلوب «تحليل الأحداث الكمي» يستطيع اكتشاف توزّع أحداث العنف السياسي وسيرها في المكان والزمان. فيمكن، من جهة، تحديد مدّة مراحل هذا السير المختلفة بدقة، وهذا الأمر يساعد على تحديد نسب بين متغيّرات هذا السير ومتغيّرات حقول أخرى من الحياة الاجتماعية. ويمكن، من جهة أخرى، وضع خريطة سير العنف الجغرافية (راجع ح. بكر).

٢/٢ درس تحليلي للعقائدية الإسلامية ولدورها في العنف السياسي

كثرت الأدبيات العلميّة التي انصبّت على تحليل إيديولوجيّة الإسلام السياسي في نُسخه وتوّعاته المختلفة. لكنّ هذا العرض السريع يقتصر على تقديم أهمّ مواضيع المؤتمر المكرّس للحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربيّ (تونس: ١٩٨٤). جمع هذا المؤتمر عددًا من العلماء المعروفين، فخرج بمجموعة دراسات موقّعة بالمستندات حول الفروع

القومية التي تؤلف الحركة الإسلامية السياسية.

الإسهامات ١/٢/٢

الصحوة الإسلامية في مصر..... (د. محمد أحمد خلف الله)
تعقيب..... (د. محمد الغزالي)

الصحوة الإسلامية في بلاد الشام:

مثال سوريا..... (د. الحبيب الجنحاني)
تعقيب..... (د. فهمي جدعان)
عن الصحوة الإسلامية في لبنان..... (حسن صبرا)

الحركة السلفية والجماعة

الدينية المعاصرة في المغرب..... (د. محمد عابد الجابري)
تعقيب..... (د. عبد الكريم غلاب)
الإسلام الاحتجاجي في تونس..... (د. محمد عبد الباقي الهرماني)

تعقيب: تحليل للعناصر المكونة للظاهرة

الإسلامية بتونس (حركة الأتجاه الإسلامي)..... (راشد الغنوشي)
الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح..... (د. شكري فيصل)
مستقبل الصحوة الإسلامية..... (د. عبدالله النيسبي)

تقرير تجميعي: الصحوة الدينية الإسلامية

خصائصها - أطوارها - مستقبلها..... (د. مصطفى الفيلاي)

٢/٢/٢ العنف السياسي، عنصر مرتبط بجوهر الإيديولوجية
الإسلامية. إن الإسهامات، بالرغم من عناوينها العديدة المعقّرة، تقدّم
عروضًا دقيقة وإيضاحات وجيهة، ولذلك فإنّها أثارت حساسيات الشيخ
الغزالي. ويمكننا أن نلخص أهمّ العناصر المتعلقة بمشكلة العنف في
النقاط التالية:

أ. بالرغم من العديد من التقلّبات التي عرفتها مختلف المجموعات
الإسلامية على اختلاف الفروع القومية وعلى مرّ الزمن، يبقى مرجعها

الرئيسي، في ما يتناول العقائدية والممارسة السياسية التنظيمية، جماعة الإخوان المسلمين.

ب. وبالرغم من التطورات والعديد من التغييرات التي عرفتتها جمعية الإخوان المسلمين، وبالرغم من طريقة تصرفهم وتفكيرهم منذ الجيل المؤسس، يمكن التثبت من بعض الثوابت التي تدوم، مع أن الطرق تختلف في الفروع القومية:

- الإسلام دين ودولة. إن مفهوم الإسلام كنظام كامل وشامل يوافق جميع الأزمنة وجميع الظروف كان، منذ حسن البناء، أحد مبادئ فكر الإخوان، ولذلك فإن الالتزام السياسي هو جزء لا يتجزأ من حياة المسلم الدينية. ومن هذا المنطلق، كان ولا يزال الوصول إلى الحكم عملاً في سبيل الله، مع العلم بأن الطرق تختلف: مواربة بالتأثير في الحكومات أو بالاستيلاء على الحكم مباشرة، بالقوة العنيفة.

- إن العنف هو مرتبط جوهرياً بتفكير الجماعة وعملها. فإن فكرة العنف السياسي نشأت وتبلورت منذ ابتداء تأسيس الجماعة، إذ إن فكرة الجهاد كوسيلة للاستيلاء على الحكم السياسي لتحقيق المجتمع الإسلامي بإنشاء دولة إسلامية هي من ثوابت تراث الإخوان العقائدي، ولقد انتقلت هذه الفكرة إلى فكر مجموعات الإسلام السياسي.

- وضع تنظيم الجماعة، منذ البدء، بطريقة تمكّنها من القيام بالعمل العنيف. ف «النظام الخاص» وضع وأنشئ من أجل «الجهاد في سبيل الله». وعليه إن الأمر الذي ساد تجنيد عناصر هذا «الجهاز السري» وإعدادهم كان أرجحية دور الطاعة تجاه مرشد الجماعة وأمير المجرعة، تلك الطاعة التي اعتبرت طاعة لله، كما أن الثقة غير المشروطة بالمبادئ العقائدية التي تقوم عليها الجماعة كانت أحد أسس إعداد أعضاء المستقبل في ذلك «الجهاز».

ج. أصبحت تلك الثوابت عناصر التراث العقائدي العامة، التي تبثها زمر الإسلام السياسي، وهي تجني منها فائدة تختلف باختلاف الظروف والحاجات وعبقريّة أمرائها الخاصة. لكنّ العنف كوسيلة لإنشاء

الدولة الإسلامية يبقى عنصرًا ثابتًا في هذا التراث العقائدي.

٣/٢ «المصادر البعيدة النور التي يعود إليها عنف المجموعات الإسلامية». هنا وتجدر بالذكر وجهة النظر التي عبّر عنها الفقيه الأزهرّي خليل عبد الكريم، الذي قام بتحليل للعنف السياسي يعود إلى علم النفس الديني. فهو يقول بأنّ هذه الظاهرة تنبعث من الدوافع الدينية العميقة الخاصّة بـ «الديانات الإبراهيمية الثلاث» التي تشارك في فكرتين أساسيتين: الاختيار الإلهي والاستثار بالحقيقة المطلقة. وهو يعرض هذا القول باستدلال كتابي سريع.

إنّ هاتين الفكرتين عرفنا، في عقائديّة الإخوان المسلمين، تطوّرًا فريدًا إلى حدّ ما. فإنّ أعضاء الجماعة كانوا دائمًا على يقين من أنّهم مختارون وأنهم يستأثرون بالحقيقة المطلقة، وبالتالي يفوقون سائر المسلمين، بفضل إيمانهم المتين وعلمهم الديني. وتنتج عن ذلك «مركب تفوق»، فانهي الأمر بالإخوان إلى المطابقة بين تعليمهم ورسالة النبي، في حين وُصفت سائر التعاليم التي تختلف عن تعاليمهم بـ «الإلحاد» و«المنكر». وهذا اليقين حمل الإخوان على إنشاء «الجهاز السري»، ليفرضوا على «الضالّين في المنكر» طريقة تفكيرهم وحياتهم بالعنف. فإنّ فكرة العنف الديني هو، منذ تأسيس الجمعية، في صميم عقائديّتهم.

٤/٢ ملاحظات نقدية

ثمة أمران يسترعيان اهتمام قراء الأبحاث حول الإسلام السياسي وأسلوبه في التعامل مع المجتمع والدولة.

١/٤/٢ غياب وجهة النظر المقارّنة: إنّ الدراسات، التي تحاول أن تشرح أسباب العنف السياسي أو الديني، تستند إلى عوامل اجتماعية اقتصادية وثقافية وعقائدية دينية. لكنّ هذه العوامل مشتركة بين رعايا الطوائف الدينية المسيحية والإسلامية. والحال أنّ الكتاب لا يشرحون كونّ العنف السياسي هو ظاهرة تميّز الطائفة الإسلامية بوجه خاصّ، في حين لا تعرفها الطوائف المسيحية، ولا سيّما الأقباط المصريون.

ويظهر غياب وجهة النظر المقارنة بوضوح في الدراسة التي قام بها خليل عبد الكريم، مع أنها إيجابية من ناحية أخرى. فإنه يقول بأن الفكرتين المؤسستين، فكرة الاختيار وفكرة الاستثار بالحقيقة المطلقة، هما مشتركتان بين «الديانات الإبراهيمية» الثلاث. وهو يُثبت، بعد ذلك، تأثير هاتين الفكرتين في فكر الإخوان المسلمين وممارستهم، من دون أن يتساءل لماذا نرى أن الوسط المسيحي العربي لم يعرف الظاهرة نفسها. لا شك أن تحليل جذور العنف السياسي العضوية المتأصلة في جوهر مجموعات الإسلام السياسي هو صائب وثاقب، ويستحق أن يعتمد في وجهة نظر مقارنة مع ديانات إبراهيمية أخرى أو غير إبراهيمية.

والكتاب، لأنهم يهملون القيام بدراسة مقارنة للعنف السياسي الديني، يخسرون إشكاليات مفيدة ومثيرة ويتعدون عن سبيل بحث يُرجى منها كل خير.

٢/٤/٢ نقص في المعلومات عن تاريخ الأديان: إن البحث المقارن في «الديانات الإبراهيمية» الثلاث، من وجهة نظر يقينهم المشترك من فكرة الاختيار ومن فكرة الاستثار بالحقيقة المطلقة، يدل على نقص أبسط المعلومات عن تاريخ الأديان. وفضلاً عن ذلك، فإن الكاتب، لأنه يطبق المقولات التقليدية الخاصة بالعقيدة الإسلامية على وصف الأديان غير الإسلامية، يسد طريقه لمعالجة هذه الديانات معالجة موضوعية، ويظهر عدم قدرته على أن ينظر إليها كما هي ترى نفسها. وكذلك، بسبب جهل الإطار اللاهوتي الذي تتسم به الكتب المقدسة المسيحية واليهودية، تستند إبراهيمية الكناينة إلى نصوص كتابية اختارها اعتباطاً وفصلها عن أطرها، ولذلك فهي لا تدل إلا على ما يحب الكاتب أن تدل عليه^(٥).

(٥) نقل الصفحات السابقة إلى العربية الأب صبحي حموي السويعي.

قائمة المراجع

كتب

- ١ - إبراهيم، حسين توفيق: ظاهرة المتف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، سلسلة «أطروحات الدكتوراه»، ١٧.
- ٢ - إبراهيم، سعد الدين: تأملات في مشكلة الأقليات، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢.
- ٣ - إبراهيم، سعد الدين (محرر): التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩.
- ٤ - إبراهيم، سعد الدين: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي).
- ٥ - أبو زيد، نصر حامد: نقد الخطاب الديني، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢ (الطبع ٢).
- ٦ - أبو الفضل، منى: مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي أقيمت على طلبة السنة الرابعة - قسم العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠-١٩٨١.
- ٧ - أحمد، أحمد يوسف: الصراعات العربية - العربية، ١٩٤٥-١٩٨١: دراسة استطلاعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- ٨ - أحمد، رفعت سيد: النبي المصلح. ١. الراضون. ٢. الثائرون، London: Riad El-Rayyes Books, 1991.
- ٩ - أحمد، فاروق يوسف: القوة السياسية: اقتراب واقعي في الظاهرة السياسية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٩.
- ١٠ - بدري، محمد طه: الفكر الثوري: دراسة لفلسفة ثورة ٢٣ يوليو في ضوء الفلسفات السياسية العالمية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
- ١١ - التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، مجموعة من

- الباحثين. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسيّة، ١٩٨٩.
- ١٢ - توفيق، مدوح: الإجرام السياسيّ، القاهرة: دار الجليل، ١٩٧٧.
- ١٣ - الجنحاني، الحبيب: الصحوة الإسلاميّة في بلاد الشام: مثل سوريا. في كتاب: الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ، ص ص، ١٠٥-١٥٤.
- ١٤ - جنيّة، نعمة الله: تنظيم الجهاد: البديل الإسلاميّ في مصر، القاهرة: دار الحرّيّة، ١٩٨٨.
- ١٥ - حجازي، مصطفى: التخلّف الاجتماعيّ: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت: معهد الإنماء العربيّ، ١٩٧٦.
- ١٦ - حرب، أسامة الغزالي (محرّر): العنف والسياسة في الوطن العربيّ، عمّان: منتدى الفكر العربيّ، ١٩٨٧.
- ١٧ - حرير، عبد الناصر: الإرهاب السياسيّ: دراسة تحليليّة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
- ١٨ - الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ، ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٩ (ط. ٢). سلسلة «مكتبة المستقبلات العربيّة البديلة، الاتّجاهات الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة».
- ١٩ - حنفي، حسن: الجذور التاريخيّة لأزمة الحرّيّة والديمقراطيّة في وجداننا المعاصر، في كتاب: هلال، عليّ الدين: الديمقراطية، ص ص ١٧٥-١٩٠.
- ٢٠ - خلف الله، محمّد أحمد: الصحوة الإسلاميّة في مصر، في كتاب: الحركات الإسلاميّة المعاصرة في الوطن العربيّ، ص ص ٣٥-٩٨.
- ٢١ - الدوري، عبد العزيز: الديمقراطية وفلسفة الحكم العربيّ، في كتاب: هلال، عليّ الدين: الديمقراطية، ص ص ١٩١-٢١٤.
- ٢٢ - زكريّا، فؤاد: الصحوة الإسلاميّة في ميزان العقل، بيروت: دار التنوير للطباعة، ١٩٨٥.
- ٢٣ - سلامة، غسان: المجتمع والدولة في المشرق العربيّ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن

العربي، محور المجتمع والدولة).

- ٢٤ - شهاب، مفيد: دروس في ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧.
- ٢٥ - صادق، محمد توفيق: التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. سلسلة «عالم المعرفة» ١٠٣.
- ٢٦ - الطويلة، عبد الستار: حكومة مدينة أم ديبية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- ٢٧ - عبد الله، اسماعيل صبري [وآخرون]: الحركات الإسلامية الممارسة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- ٢٨ - عبد الرزاق، حسين: مصر في ١٨ و ١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية، القاهرة: دار نشر شهيد، ١٩٧٩.
- ٢٩ - عبد الكريم، خليل: الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥ (ط. ١).
- ٣٠ - عز الدين، أحمد جلال: الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦.
- ٣١ - العشاوي، محمد سعيد: الإسلام السياسي، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧.
- ٣٢ - العقاد، صلاح: المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩.
- ٣٣ - العكرة، أدونيس: الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- ٣٤ - عويس، سيد: لا للعنف: دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني، القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨.
- ٣٥ - عيراني، جورج إميل (إشراف): التهجير والمصالحة في لبنان ما بعد الحرب، وقائع ورشة العمل التي نظمتها الجامعة اللبنانية الأمريكية ١٩٩٦. بيروت: الجامعة اللبنانية الأمريكية، ١٩٩٧.
- ٣٦ - الفيلاي، مصطفى: تقرير تجميحي: الصحوة الدينية الإسلامية،

- خصائصها، أطوارها مستقبلها، في كتاب: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ص ص ٣٣٣-٤٠٨.
- ٣٧ - القباني، بكر: ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.
- ٣٨ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، المشرف ورئيس التحرير: السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.
- ٣٩ - التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.
- ٤٠ - مسعد، نيفين عبد المنعم: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.
- ٤١ - معهد البحوث والدراسات العربية: الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.
- ٤٢ - ميكييس، هدى حافظ: الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩. (سلسلة بحوث سياسية).
- ٤٣ - ناصف، عبدالله: السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.
- ٤٤ - النقيب، خلدون حسن: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة).
- ٤٥ - الهرماسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة).
- ٤٦ - هلال، علي الدين: مذكرات في النظم العربية: نص المحاضرات التي ألقيت على طلبة السنة الرابعة - قسم العلوم السياسية، القاهرة:

جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩-١٩٨٠.

٤٧ - هلال، عليّ الدين (محرر): الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤.

٤٨ - هيكل، محمد حسنين: خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، ط ١٠. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥.

٤٩ - واكيم، نجاح: العالم الثالث والثورة، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

الدراسات المنشورة في الدوريات

٥٠ - إبراهيم، حسنين توفيق: «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف»، المستقبل العربي: ٢٠٦ (نيسان ١٩٩٦) ٤-٢٢.

٥١ - إبراهيم، حسنين توفيق: «حقوق الإنسان في الكتب والرسائل الجامعية وبعض الدوريات العربية: مع التركيز على مصر»، منبر الحوار: ٩ (ربيع ١٩٨٨) ٧٢-٩١.

٥٢ - أبراش، إبراهيم: «بين الإرهاب الدوليّ وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها»، الوحدة: ٢٥ (تشرين الأوّل ١٩٨٦) ١٣٥-١٤٦.

٥٣ - أبو عامود، محمد سعد: «أزمة الخليج وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي»، المستقبل العربي: ١٥٢ (تشرين ١/١٩٩١) ٦٤-٧٢.

٥٤ - أبو عامود، محمد سعد. «العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة»، المستقبل العربي: ١٤٠ (تشرين ١/١٩٩٠) ٤-٢٢.

٥٥ - أحمد، أحمد يوسف: «مستقبل الصراعات العربية - العربية: أفكار أولية»، المستقبل العربي: ١١٥ (أيلول ١٩٨٨) ٨٠-١٠٠.

٥٦ - أحمد، أحمد يوسف: «النزاعات العربية - العربية»، المستقبل العربي: ٢٠٧ (أيار ١٩٩٦) ١٠٢-١٠٩.

٥٧ - أحمد، ذكي: «الديموقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث

- والمعاصر»، المستقبل العربي: ١٦٤ (تشرين ١/١٩٩٢) ١١٢-١٢٢.
- ٥٨ - أحمد، سمير نعيم: «المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني: حالة مصر»، المستقبل العربي: ١٣١ (كانون ٢/١٩٩٠) ١١١-١٣١.
- ٥٩ - إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح: «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. رؤية من خلال الحدث الجزائري»، المستقبل العربي: ١٧٠ (نيسان ١٩٩٣) ٧٦-١٠٠.
- ٦٠ - أفاية، محمد نور الدين: «ظاهرة الإرهاب بين دعاوى الهيمنة وقضايا التحرر»، الوحدة: ٢٨ (كانون الثاني ١٩٨٧) ٢٣٢-٢٣٨.
- ٦١ - أولمليل، علي: «من أجل المستقبل»، المستقبل العربي: ١٤٨ (حزيران ١٩٩١) ١١٤-١١٨.
- ٦٢ - بكر، حسن: «العنف السياسي في مصر. العنف بين الجماعات الإسلامية والنظام السياسي: دراسة إحصائية للوقائع الحاصلة ما بين ١٩٧٧-١٩٩٤»، الفكر العربي: ٨٥-٨٦ (صيف - خريف ١٩٩٦) ١٩٦-٢٣٠.
- ٦٣ - بلعيد، الصادق: «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية»، المستقبل العربي: ١٠٨ (شباط ١٩٨٨) ٧٠-٨٤.
- ٦٤ - بلقرنيز، عبد الإله: «الأزمة السودانية: عناصرها واحتمالاتها»، المعتدى: ٤٥ (حزيران ١٩٨٩).
- ٦٥ - بلقرنيز، عبد الإله: «الدولة واللمطة والإيديولوجيا، نحو إعادة نظر مفهومية وسياسية»، المستقبل العربي: ١٦٧ (كانون الثاني ١٩٩٣) ٦١-٦٨.
- ٦٦ - بلقرنيز، عبد الإله: «العنف السياسي في الوطن العربي»، المستقبل العربي: ٢٠٧ (أيار ١٩٩٦) ٦٨-٨٥.
- ٦٧ - بوقطار، الحسان: «المغرب وأزمة الخليج»، المستقبل العربي: ١٥٠ (آب ١٩٩١) ٩٧-١١٠.
- ٦٨ - ثابت، أحمد: «التعددية السياسية في الوطن العربي: تحوّل مقيد

- وأفاق غائمة»، المستقبل العربي: ١٥٥ (كانون ٢/ ١٩٩٢) ٤-٢٠.
- ٦٩ - الجابري، محمد عابد: «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، المستقبل العربي: ١٥٧ (آذار ١٩٩٢) ٤-١٦.
- ٧٠ - الجابري، محمد عابد: «نظرية ابن خلدون في الدولة العربية. قراءة في الخطاب السياسي الخلدوني»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ٣٠-٤٠.
- ٧١ - الجرياري، عليّ: «موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي»، المستقبل العربي: ١٨٠ (شباط ١٩٩٤) ٥٢-٧٤.
- ٧٢ - جزولي، أحمد: «دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً، مطافات التحول وحقيقة الرهان»، المستقبل العربي: ٢١١ (أيلول ١٩٩٦) ٥٠-٧٥.
- ٧٣ - حامد، محمد بشير: «الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في التجربة السودانية المعاصرة»، المستقبل العربي: ٩٤ (كانون الأول ١٩٨٦) ٣٦-٥٥.
- ٧٤ - حجازي، مصطفى: «شباب الظل - وقود العنف: حول مسألة الشباب المُتمش»، الوحدة: ٣٩ (كانون الأول ١٩٨٧) ١١-١٦.
- ٧٥ - حسين، عدنان السيد: «السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية»، المستقبل العربي: ٢٠٧ (آيار ١٩٩٦) ٨٦-١٠١.
- ٧٦ - الحسين، قصي: «العنف اللامعقول في عالم الخوارق»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ١٥٤-١٦٠.
- ٧٧ - الحسين، قصي: «في عنف المنهج عند العرب. فنّ الترسّل: الأدبيّ/ النقديّ/ اللغويّ»، الفكر العربي: ٨٥-٨٦ (صيف - خريف ١٩٩٦) ٢٣١-٢٤١.
- ٧٨ - الحمد، تركي: «أزمة الخليج: الجذور والآثار»، المستقبل العربي: ١٥٢ (تشرين ١/ ١٩٩١) ٥٢-٧٣.
- ٧٩ - خليل، خليل أحمد: «سوسيولوجيا العنف»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ١٩-٢٩.

- ٨٠ - خليل، خليل أحمد: «العنف ورغبة التذّهب»، الفكر العربي المعاصر: ٣٣ (كانون ١/ ١٩٨٤ - كانون ٢/ ١٩٨٥) ٦٤-٧١.
- ٨١ - الذواوي، محمود: «في سوسولوجيا موقف المجتمع التونسي في حرب الخليج»، المستقبل العربي: ١٥٠ (آب ١٩٩١) ١١١-١٢٦.
- ٨٢ - الريعو، تركي علي: «أزمة هويّة أم أزمة حضاريّة: مدخل إلى قضية الشباب العربي»، الوحلة: السنة ٤، العدد ٣٩، (كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٧)، ٢٣-٢٨.
- ٨٣ - رشوان، فضاء: «مدخل حول العنف. والعنف الإسلامي: الحالة المصريّة»، الوحلة: ٤٣ (نيسان ١٩٨٨) ١٧٤-١٧٩.
- ٨٤ - رمضان، عصام صادق: «الأبعاد القانونيّة للإرهاب الدولي»، السياسة الدوليّة: ٨٥ (تموز ١٩٨٦) ٨-٢٧.
- ٨٥ - زيادة، ماري كاليفات: «أسطورة الإرهاب»، الفكر العربي المعاصر: ٣٩ (أيار - حزيران ١٩٨٦) ١١٢-١١٨.
- ٨٦ - سارة، فايز: «الحركة الإسلاميّة في فلسطين: وحدة الإيديولوجيا وانتقاسات السياسة»، المستقبل العربي: ١٢٤ (حزيران ١٩٨٩) ٤٨-٦٤.
- ٨٧ - سكري، رفيق: «العنف الفكري والدعاية السياسيّة»، الفكر العربي: ٧١ (كانون ٢ - آذار ١٩٩٣) ١١٦-١٢٧.
- ٨٨ - شفيق، أمينة: «الاحتجاج: ظاهرة للدراسة»، أوراق عربيّة: ١ (آب ١٩٨٦) ١٩-٢٦.
- ٨٩ - صافي، لؤي: «الدولة الإسلاميّة بين الإطلاق المبدئي والتّشديد النموذجي»، المستقبل العربي: ١٧٨ (كانون الأوّل ١٩٩٣) ٨٣-١٠٦.
- ٩٠ - صفدي، مطاع: «المقروء وغير المقروء في خطاب العنف»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ٤-١٨.
- ٩١ - ضاوي، حسين: «العنف السياسيّ ومفكرو النهضة»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ١٣٩-١٤٥.
- ٩٢ - طرايشي، جورج: «الظاهرة الطائفية بين ضرورة الاستيعاب

- واحتمال الانفلات»، اليقظة العربية: ٧ (تموز ١٩٨٧).
- ٩٣ - عبدالله، إسماعيل صبري: «دعوة إلى نهضة عربية جديدة»، المستقبل العربي: ١٤٨ (حزيران ١٩٩١) ١٥٢-١٥٥.
- ٩٤ - عبد الرحمن، أسعد: «ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق»، مجلة العلوم الاجتماعية: ١ (نيسان ١٩٧٧) ٦٣-٧٨.
- ٩٥ - عبد اللطيف، كمال: «المثقفون المغاربة وحرب الخليج: ملاحظات أولية»، المستقبل العربي: ١٧١ (أيار ١٩٩٣) ٥٧-٦٥.
- ٩٦ - عثلم، باهر: «الوضع الاقتصادي للأقليات في المشرق العربي»، الأفاق العربي: ٩ (شباط ١٩٨٧) ٣٥٣-٣٦٦.
- ٩٧ - العريف، أسماء: «الحركة الأصولية الدينية في تونس»، المنار: ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٦).
- ٩٨ - العظمة، عزيز: «الدين والدنيا في الواقع العربي»: دراسات عربية: ٥-٦ (آذار - نيسان ١٩٩٣) ١٢٢-١٤٧.
- ٩٩ - العوا، محمد سليم: «العرب والشورى بعد أزمة الخليج»، المستقبل العربي: ١٤٨ (حزيران ١٩٩١) ٤٨-٥٥.
- ١٠٠ - أ- عوض، محسن: «مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي»، المستقبل العربي: ١٥١ (أيلول ١٩٩١) ٥٠-٦٠.
- ١٠٠ - ب- عبراني، جورج إميل - كينغ عبراني، لودي (إشراف): الاعتراف بالآخر، الفقران والمصالحة: دروس من لبنان، ترجمة باسم سرحان، مراجعة أنطوان فارس سميا، بيروت: الجامعة اللبنانية العربية، ١٩٩٦.
- ١٠١ - الفبرا، شفيق: «الإثنية الميية: الأدبيات والمفاهيم»، مجلة العلوم الاجتماعية: ١٦ (خريف ١٩٨٨) ٤٣-٥٩.
- ١٠٢ - الفبرا، شفيق ناظم: «التزاعات وحلها: إطلالة على الأدبيات والمفاهيم»، المستقبل العربي: ١٧١ (أيار ١٩٩٣) ٨١-٩٩.
- ١٠٣ - غليون، برهان: «الديموقراطية في البلدان العربية: منهج الدراسة، مقامة نظرية»، المستقبل العربي: ٢١٣ (تشرين ١٩٩٦/٢) ٣٧-٥٣.
- ١٠٤ - فرسخ، عونى: «الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي،

- وتحدّيات الحاضر، واحتمالات المستقبل»، المستقبل العربي: ١١٩ (كانون الثاني ١٩٨٩).
- ١٠٥- فرم، جورج: «النظم السلطوية والتغيّرات الاجتماعية والإقليمية في المشرق العربي»، دراسات عربية: ٦ (نيسان ١٩٨٩) ٣-١٩.
- ١٠٦- كردوس، صلاح: «السودان ومشكلة الجنوب»، الباحث العربي: ٨ (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ٣٨-٥٥.
- ١٠٧- كوثراني، وجيه: «المسألة الثقافية: تعددية وتغلب أم تنزع فكري في مجتمع حرّ ودولة عادلة»، الحوار: ٢ (صيف ١٩٨٩) ٨١-٩٩.
- ١٠٨- لبيب، الطاهر: «علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني»، المستقبل العربي: ١٥٨ (نيسان ١٩٩٢) ٨٠-١٠٤.
- ١٠٩- ليلة، عليّ محمود: «العنف في المجتمعات النامية: من وجهة نظر التحليل الوظيفي»، المجلة الجنائية القومية: ١٧، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٧٤) ٢٧٣-٢٩٣.
- ١١٠- محمود، إبراهيم: «المثقف العربي والعنف»، المستقبل العربي: ١٤٠ (تشرين ١/ ١٩٩٠) ٢٣-٣٩.
- ١١١- المدني، أحمد: «عنف المضمون/ طرارة الشكل: في أصل الأجناس الأدبية الحديثة عند العرب»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ٤٨-٦١.
- ١١٢- مرسي، كمال إبراهيم: «سيكولوجية العدوان»، مجلة العلوم الاجتماعية: ١٣، العدد ٢ (صيف ١٩٨٥) ٤٨-٥٧.
- ١١٣- مسرة، أنطوان نصري: «معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية: الحالة اللبنانية»، المستقبل العربي: ١١٩ (كانون الثاني ١٩٨٩) ٦٠-٨٩.
- ١١٤- سعد، نيفين عبد المنعم (منسقة): «حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥»، المستقبل العربي: ٢٠٧ (أيار ١٩٩٦) ٢٢-٥٦.
- ١١٥- ميكي، هدى: «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي»، المستقبل العربي: ١٧٢ (حزيران ١٩٩٣) ٢٤-٥٥.

١١٦- نعمان، عصام: «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية. المستقبل العربي: ١٤٨ (حزيران ١٩٩١) ١٦٢-١٨٠.

١١٧- النقيب، حسن خلدون: «الأصول الاجتماعية للدولة السلطانية في المشرق العربي»، الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣) ١٨٩-٢٢٤.

١١٨- هلال، علي الدين: «التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية»، الأفق العربي: ٩ (شباط ١٩٨٧) ٢٥-٣٥.

١١٩- هريدي، أمين: «فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي»، المستقبل العربي: ١٧٢ (حزيران ١٩٩٣) ١٣-٢٣.

١٢٠- هريدي، فهمي: «الإسلام والديموقراطية»، المستقبل العربي: ١٦٦ (كانون ٢/ ١٩٩٢) ٤-٣٧.

ندوات

١٢١- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث وناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

١٢٢- الملتقى الفكري عن حقوق الإنسان في مصر، ١، القاهرة: ٨-٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

١٢٣- ندوة العلاقات العربية - العربية، القاهرة: ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٨.

١٢٤- وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، حلقة نقاش عقدها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، (القاهرة، ٢٨/١٢/١٩٩٢). المستقبل العربي: ١٧١ (آيار ١٩٩٣) ١٠٠-١٢١.

أعداد خاصة في المجلات

١٢٥- «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي»: وجهات النظر (ملف)، عدد خاص لمجلة المستقبل العربي: ١٤٨ (حزيران ١٩٩١) ٤-١٥٥.

١٢٦- «الإسلام السياسي والسلطة»، محور عدد خاص لمجلة الفكر العربي المعاصر: ٣٣ (كانون الأول ١٩٨٤).

١٢٧- «الإسلام وحقوق الإنسان»، عدد خاص لمجلة منبر الحوار: ٩ (ربيع ١٩٨٨).

١٢٨- «الحقوق الإنسان العربي: الانقطاع وتعثّر المواكبة»، الفكر العربي: ٦٥ (تموز/ أيلول ١٩٩١)، عدد خاص.

١٢٩- «الدولة العربية القطرية: أساليب السيطرة والمشاركة السياسية (ملف)»، المستقبل العربي: ١٠٨ (شباط ١٩٨٨) ٤٧-١٠٠.

١٣٠- «ظاهرة العنف في الوطن العربي، (ملف)»، المستقبل العربي: ١٤٠ (تشرين الأول ١٩٩٠) ٤-٤٠.

١٣١- «العنف في الثقافة - في المجتمع»، محور عدد خاص لمجلة الفكر العربي المعاصر: ٢٧-٢٨ (خريف ١٩٨٣).

أطروحة ورسائل جامعية

١٣٢- إبراهيم، إبراهيم سوريال: الثورة بين الفكر والواقع. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧).

١٣٣- إبراهيم، حسين توفيق: مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

١٣٤- بدر الدين، إكرام عبد القادر: ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢-١٩٧٠. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

١٣٥- حرب، أسامة الغزالي: الحرب الثورية: مفهومها وتطوراتها المعاصرة. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨).

١٣٦- حنين، كامل يوسف: التطبيق الفلسطيني لنظرية العنف السياسي. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

١٣٧- الخطيب، عبد الكريم: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٠-١٩٨٣. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

- ١٣٨- شكري، محمد نبيل أحمد عبدالله: التفسير الثوري في العالم الثالث: دراسة حالة للحركة الثورية الإيرانية. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
- ١٣٩- الضمور، خالد محمد عابد: العسكريون والحكم في سوريا، ١٩٤٩-١٩٨٥. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).
- ١٤٠- عبد الحميد، محمد حسن: التنمية والتكامل القومي في السودان، ١٩٥٦-١٩٨٠. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢).
- ١٤١- عبد الحميد، محمد حسن: دور العسكريين في النظام السياسي السوداني، ١٩٨٢-١٩٠٠م. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
- ١٤٢- عز الدين، أحمد جلال: الإرهاب الدولي وانمكاساته على الأمن القومي المصري. (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٤).
- ١٤٣- عمرو، حيدر محمد: الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).
- ١٤٤- عيسى، صلاح سالم صالح: أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية، ١٩٥٠-١٩٨٥. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).
- ١٤٥- قاسم، قاسم جميل: التكامل القومي في العراق: المشكلة الكردية. (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).
- ١٤٦- محمود، عبد المنعم عباس: مشكلة جنوب السودان. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣).
- ١٤٧- محمود، عبد النافع: ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق. (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣).